

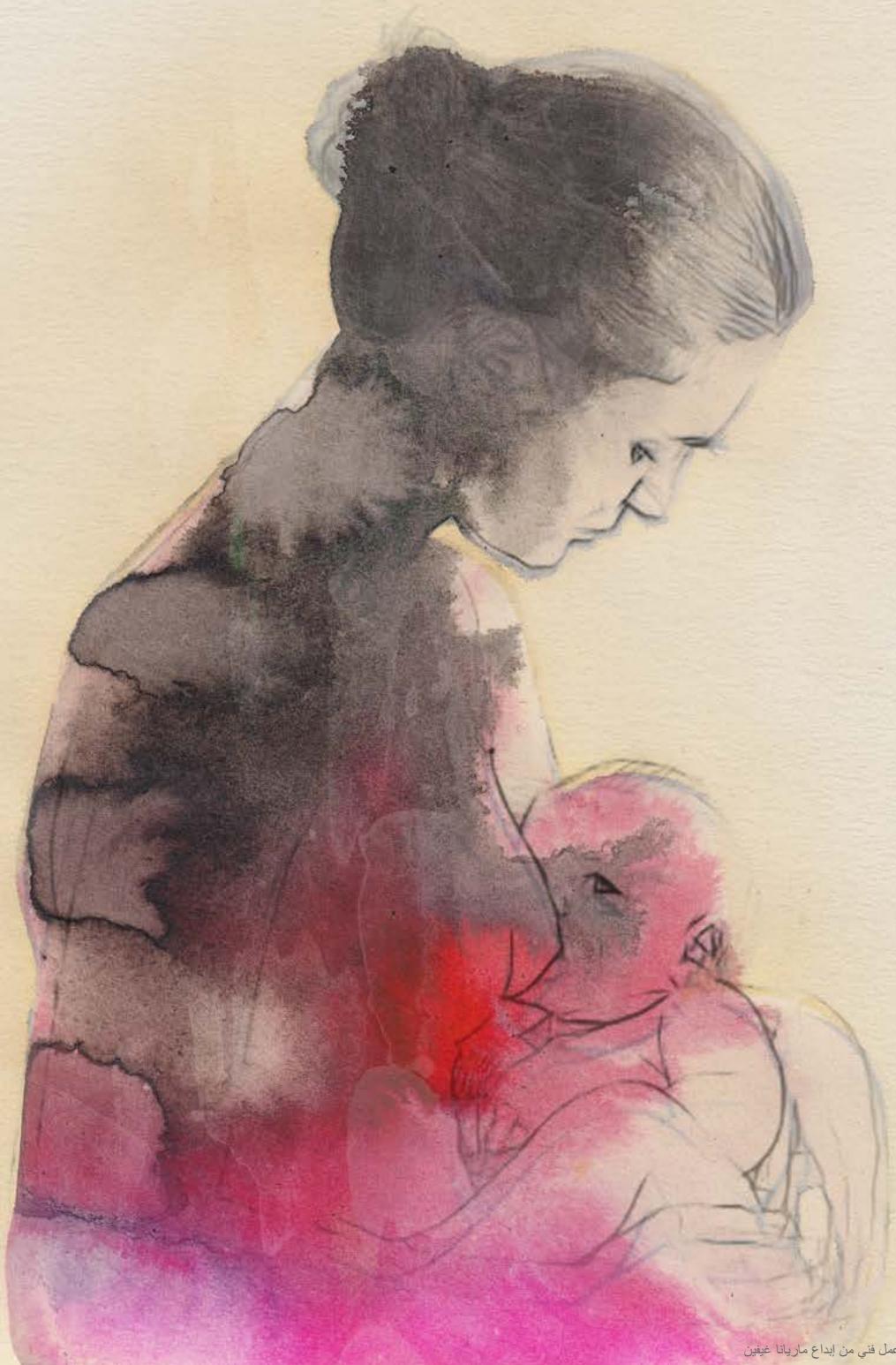
التحديات الحقيقة في مجال الخصوبة

السعى نحو تحقيق الصحة
الجنسية والإنجابية في
عالم متغير

في عام 2025، تتصدر معدلات الخصوبة العالمية عنوانين الأخبار.

في بلدان كثيرة، يؤدي الانخفاض في معدلات الخصوبة إلى الإنذار بوقوع "انهيار سكاني". في إطار سعيها إلى معالجة هذه التغيرات الديمografية، عمدت بعض الحكومات إلى تطبيق تدابير صارمة لإنقاص النساء والشباب بإنجاب المزيد من الأطفال. كانت هذه التدابير قائمة في معظم الأحيان على افتراض أنّ الشباب يختارون عمداً إنجاب عدد أقل من الأطفال، وأنّ النساء يجب تحفيزهن لاتخاذ قرارات الإنجاب بما يتماشى مع غايات

الخصوبة الوطنية.



يظهر تقرير حالة سكان العالم لعام 2025 أنَّ معظم الأشخاص يريدون بالفعل إنجاب الأطفال، وأنَّ الكثيرين يريدون إنجاب عدد من الأطفال يفوق استطاعتهم. وهذا الأمر ينطبق في جميع الأماكن التي تتناولها في هذا التقرير، حتى في البلدان التي تسجّل أدنى معدلات الخصوبة.

توضح هذه النتائج أنَّ التحديات الحقيقة التي يواجهها العالم لا تكمن في النقص السكاني، وإنما هي تحديات متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. تبيّن في كل بلد شمله هذا التقرير وبصرف النظر عن المعدل الكلي للخصوبة فيه، أنَّه قد تم تقويض أحد أكثر القرارات مصيرية في حياة الإنسان، ما إذا كان سينجب طفلاً وممْتَى و معَ مَنْ، حتَّى أنَّ بعض الأشخاص قد حُرموا من فرصة اتخاذ هذا القرار في بعض الأحيان.



التحديات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية

يواجه الكثيرون عوائق تمنعهم من تكوين أسرهم بالحجم الذي يرغبون فيه. ورغم أن النساء والفتيات حول العالم لا زلن يكافحن من أجل ممارسة الاستقلالية في منع الحمل، إلا أنهن يواجهن أيضاً عوائق تمنعهن من إعمال خيار الإنجاب.



في دراسة استقصائية شملت 14 بلداً تضم مجتمعةً 37 في المائة من سكان العالم، وجد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنّ هناك نسب كبيرة جداً من البالغين، الرجال والنساء على حد سواء، غير القادرين على تحقيق غايات الخصوبة الخاصة بهم.

أكثر من

20 في المائة

من البالغين في سن الإنجاب يعتقدون أنهم لن يتمكّنوا من إنجاب الأطفال بالعدد الذي يرغبون فيه.

عمل فني من إبداع ستيينا بيرسون



نحو

1 من بين كل 4

صرّدوا بعدم قدرتهم على الإنجاب في الوقت الذي يفضلونه.

عمل فني من إبداع ماريانا غريفين



نحو

1 من بين كل 3

أفادوا بتعرضهم لحمل غير مقصود.

عمل فني من إبداع ستيينا بيرسون



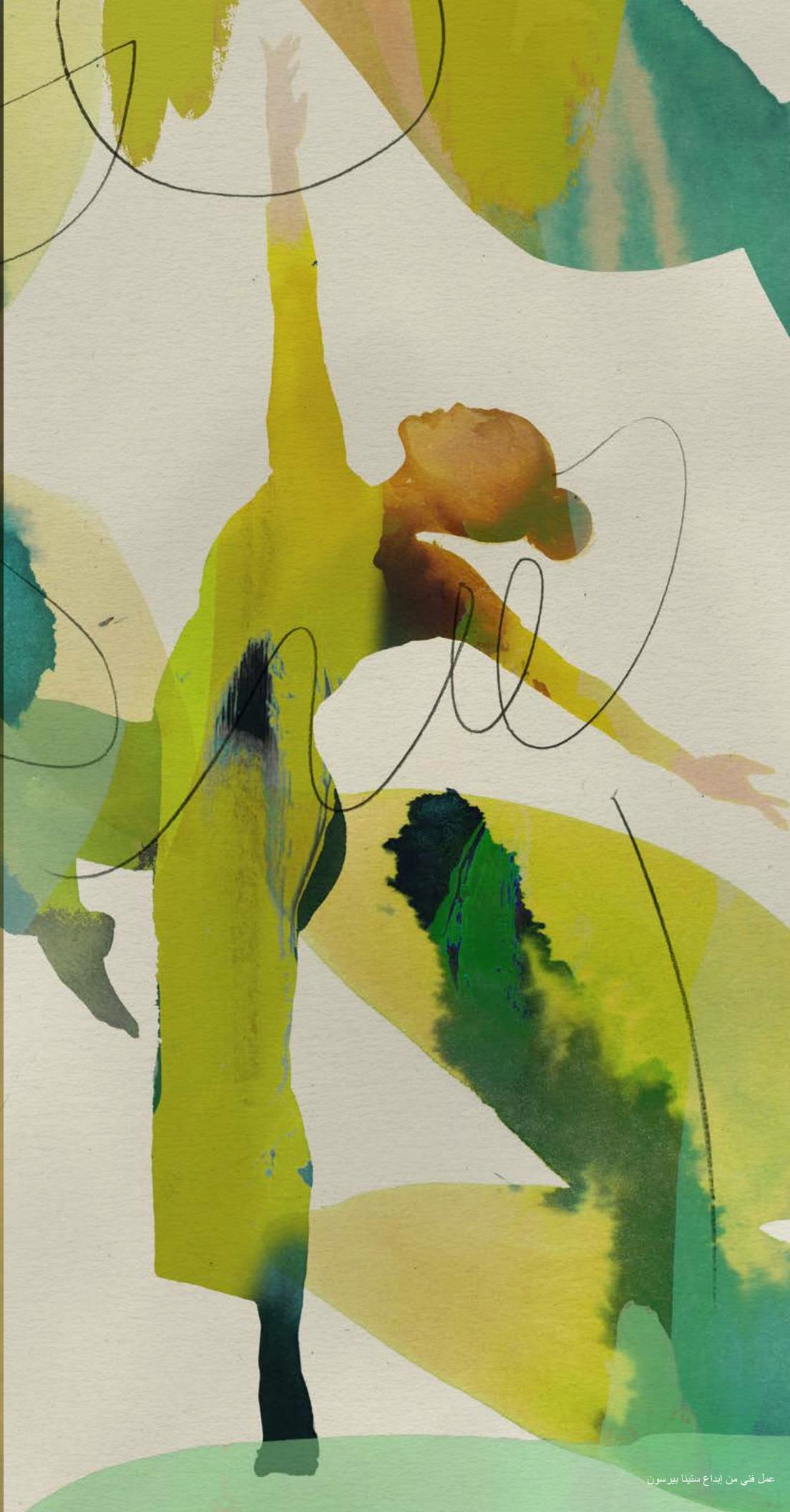
عمل فني من إبداع ساليان هاربيهاني



نحو

1 من بين كل 5

قالوا إن المخاوف بشأن المستقبل، مثل تغيير المناخ، والتدهور البيئي، والحروب، والأوبئة، وما شابه، هي التي أدت أو ستؤدي إلى إنجابهم عدداً من الأطفال أقل مما يرغبون فيه.



الكشف عن العوائق التي تعرّض حرية الاختيار

تبين في جميع البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن العائق الأساسي أمام إنجاب الأطفال هو عائق مالي: قال 39 في المائة من الأشخاص المستطلعة آراؤهم إن القيود المالية قد أدت بالفعل أو يُحتمل أن تؤدي إلى إنجاب عدد من الأطفال أقل من المرغوب فيه. كما أن عدم المساواة بين الجنسين يساهم بشكل كبير في تقييد الخيارات: كانت النساء أكثر ميلاً من الرجال بقدر الضعف (13 في المائة مقابل 8 في المائة) لذكر عدم المساواة في تقسيم الأعمال المنزلية كعامل يساهم في عدم تمكّنهن من تحقيق غايتهن الإنجابية.

ونّمة حكومات كثيرة تبحث عن طرق لتحفيز السكان على الإنجاب ورفع معدلات الولادات. ولكن بالنسبة للكثيرين، لا تتحقق رغبتهن في إنجاب الأطفال بسبب تطبيق سياسات تقييدية، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية بشكل غير مقبول، وعدم المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، كانت الممارسات المستمرة لانعدام المساواة بين الجنسين مرتبطة بانخفاض معدلات الخصوبة في البلدان التي تسجّل خصوبة دون مستوى الإحلال. وغالباً ما يتم حرمان الأزواج المثليين والعزاب من الحصول على الخدمات المتعلقة بالإنجاب. وتبدو مشكلة العُقم منتشرة ولكن مهملاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تمنع الكثيرين من الإنجاب.

ويعد الكثير من صناع السياسات إلى تقييد الخيارات بدلاً من توسيع نطاقها. حتى أنّهم يقررون في الحالات القصوى تقييد إمكانية الحصول على وسائل تنظيم الأسرة في محاولة لتغيير مسار معدلات الولادات.

تؤدي هذه التدابير إلى إضعاف الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لدى النساء والفتيات، وقد تسفر عنها نتائج عكسية أيضاً. فالسياسات القسرية أو حتى تلك التي يعتبرها السكان قسرية، قد تحفز تداعيات غير مقصودة بما أن النساء والرجال سيسعون للتأكيد على استقلاليتهم الإنجابية. ومثلاً في الأماكن التي يُحظر فيها الإجهاض، ذهب البعض إلى خيار التعقيم فيما تعرّض البعض الآخر للعُقم الثانوي بعض الخضوع لإجهاض غير مأمون.

التخطيط من أجل أسرنا

الحل لتحديات الصحة الجنسية والإنجابية يتمثل في تذليل العوائق التي تمنع إعمال الخيارات بحرية وهذا يعني إنشاء أنظمة تحترم التطلعات الإنجابية للأفراد، بما يشمل:

- **جعل الإنجاب قابلاً للتحقيق وتسهيله بتكلفة مقبولة** من خلال سياسات مراعية للأسرة مثل توفير خدمات رعاية الأطفال بتكلفة معقولة وإتاحة إجازة مدفوعة الأجر ليسقى منها جميع مقدمي الرعاية.
- **مساعدة الشباب في الانتقال إلى سن الرشد من خلال حصولهم على وظائف آمنة وتأمين المساكن بأسعار معقولة.**
- **تشجيع الشركات القائمة على المساواة بين الجنسين**، حيث لا تكون النساء مسؤولات عن رعاية الأطفال بشكل غير مناسب مع الرجال، وحيث يتمتع الرجال بالمكاسب المتأتية من تقديم الرعاية.
- **دعم الأسر على جميع أنواعها.**
- **الاعتراف بالهجرة كطريقة لمعالجة التراجع في الإنتاجية الاقتصادية والتنافس فيقوى العاملة.**
- **ضمان الصحة الجنسية والإنجابية للجميع**، بما في ذلك توفير معلومات دقيقة عن الخصوبة.
- **تمكين جميع الأشخاص من اتخاذ قراراتهم بحرية فيما يتعلق بعدد أطفالهم والمساعدة بين الولادات وتوقيت كل حمل، سواء أرادوا إنجاب الكثير أو القليل من الأطفال أو رغبوا في عدم الإنجاب.**

والأهم من ذلك، يجب أن يستمع صناع السياسات إلى آراء الشباب والشابات، ذلك لأن مخاوفهم بشأن المستقبل ستتعكس في الخيارات التي يَتَّخذونها عند تكوين أسرهم. عندما يكون الشباب والشابات مفعمين بالأمل للمستقبل، يصبحون أكثر ميلاً لتحقيق الحياة التي يريدونها لأنفسهم ولأسرهم.

في نهاية المطاف، إن الحل الحقيقي للتحديات التي نواجهها في مجال الصحة الجنسية والإنجابية يتمثل في بناء عالم أكثر إنصافاً واستدامة ورعاية يدعم الأفراد في تكوين الأسر التي يطمحون إليها. وكما قال أحد الناشطين الشباب: "لا يتوقف تفكير الشباب عند الأطفال الذين سينجذبونهم في المستقبل، بل يفكرون في العالم الذي سيرثه هؤلاء الأطفال".



ضمان تمتع الجميع بالحقوق والخيارات